ان اعلان الاستقلال الذي تضمّن اشارة واضحة الى قرارات مجلس الامن الدولي، المشار اليها، يعني، فيما يعنيه، التوجّه الى المجتمع الدولي والشرعية الدولية، لتمكين الشعب العربي الفلسطيني من التخلّص من الاحتلال الواقع على أراضيه بالقوة. وتمكينه، بالتالي، من انهائه وبسط سيادته الكاملة على أرضه، وتحقيق استقلاله الوطني وممارسة حقوقه المشروعة عليها. وبتقديرنا فان مثل هذا التوجّه الجريء، والمسؤول، سيضع المجتمع الدولي، ومجلس الامن، تحديداً، عند مسؤولياتهما والتزاماتهما وخصوصاً، لناحية وجوب تطبيق القرارات الآنفة الذكر، بشأن استعادة سيادة الشعب العربي الفلسطيني فوق أرضه، وانسحاب القوات الاسرائيلية منها.

ان خطوة اعلان الاستقلال هي خطوة سياسية ودبلوماسية هجومية كبيرة وعلى درجة بالغة من الاهمية. ويتوقف مدى نجاحها وتطوّرها على الانتقال، تدريجياً، الى اقامة السلطة البديلة عن الاحتلال، وتحقيق الاستقلال الوطني، بتأسيس الدولة، فعلياً، وفوق الارض الفلسطينية، لا «كمطلب» بل «خياراً سياسياً ملموساً». وهذا ما ينبغي مباشرته على الارض، حلقة بعد أخرى، لتأمين شروط انتصار الانتفاضة، وانتزاع حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وانجاح خياره السياسي، الذي لا مناص عنه، وهو خيار الاستقلال والدولة وحق تقرير المصير.

ان اعلان الاستقلال والسعي لتأسيس الحكومة مستقبلاً واستكمال مقوّمات السيادة، هي خطوات باتجاه الحل السياسي، الذي ينبغي ان يتحوّل، في الظروف الراهنة، والمستقبلية، الى قوة مادية كفاحية. كما تحوّلت، من قبل، شعارات «الدولة»؛ و«الحق في العودة»؛ و«تقرير المصير»؛ و«وحدانية وشرعية م.ت.ف.»؛ و«حقوق الانسان»؛ حيث تكرّست عربياً وتمّ الاعتراف بها، تدريجياً، على المستوى الدولي.

ان الحديث عن الانتفاضة واعلان الاستقلال (الدولة) وحقوق الانسان، في ضوء قرارات مجلس الامن الأرقام ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، يطرح إشكالية رحيل القوات الاسرائيلية على بساط البحث، وعلى نحو عاجل وملحّ. تستتبعه إشكالية استكمال السيادة الفلسطينية المحتجبة، حالياً، والمعطّلة مؤقتاً، فوق الأرض الفلسطينية. وهذا ما ينبغي الاستعداد له بارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من استعادة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرّف، وفي المقدّمة منها حقه في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

## الانتفاضة وعقب آخيل

لقد كشفت الانتفاضة، للعالم أجمع، الهوّة السحيقة التي تفصل اسرائيل عن حقوق الانسان، على الرغم من التشدّق بالحرية والقيم الديمقراطية؛ والتبجح بالنهضة الصناعية والتقدّم التكنولوجي. وذلك، بتشخيصها، على نحو رائع، نقطة الضعف الاساسية لدى اسرائيل، ونعني بها الانسان الفلسطيني، وحقوقه، وحرياته الاساسية، كما تقرّها الشرائع الدولية، اضافة الى حقوقه التاريخية، وفي المقدمة منها، حقه في تقرير مصيره. وقد عبّر اسحاق شامير، عن ذلك، حين قال: «يعتقد أعداؤنا الفلسطينيون انهم اكتشفوا، أخيراً، نقطة ضعفنا»؛ ونقطة الضعف تلك، أو عقب آخيل، كما يقال، هي الانتفاضة، التي يدعو شامير الى التخلّص من شبحها بأسرع وقت، باستخدام أكثر الوسائل قسوة.

ان المعيار الحقيقي لتقدّم ورقي أي شعب أو أمة أو مجتمع، يكمن في مدى التزامه بحقوق الانسان وحرياته الاساسية، وفي المقدّمة منها حق تقرير المصير. لكن اسرائيل لا ترفض التسليم